1973 في العلن فيصل يقطع النفط وفي السر يرسل بدلا عنها الاموال والاستثمارات في السوق الامريكية

التوتّر يخيّم على الأجواء العالمية، إثر حرب أكتوبر (تشرين الأول) بين مصر وإسرائيل، ويخيّم كذلك على ركّاب الطائرة الأمريكية المُتجّهة إلى السعودية، والتي تحمل على متنها وزير المالية الأمريكي «ويليام سايمون»، ونائبه «جاري بارسكي»، إذ كلّفهما الرئيس الأمريكي نفسه بمهمّة لا مجال للفشل فيها بأي حال؛ هذه المهمّة التي غيرت وجه العلاقات السعودية الأمريكية تمامًا، على مدار أربعة عقود تلت.ما هي حكاية الدين الأمريكي للمملكة العربية السعودية؟ ولماذا لم نعرف بشأنه إلى الآن؟ ولماذا طلبت السعودية إبقاء الأمر سرًا؟ تقرير بجريدة «الإندبندنت» البريطانية يُجيب عن هذه الأسئلة.سلاح النفط.. ومهمة «سايمون»1في أعقاب اندلاع حرب أكتوبر، قرّرت منظمّة الدول العربية المصدّرة للنفط «أوابك» OAPEC، والمؤلفة من الأعضاء العرب لمؤسسة «أوبك» OPEC بالإضافة إلى مصر وسوريا – قرّرت فرض حظر نفطي على الولايات المتّحدة، بريطانيا، هولندا، اليابان وكندا؛ لتندلع أزمة شديدة عُرفت بـ«أزمة النفط الأولى». أدى الحظر، الذي جاء ردًا على الدعم العسكري الأمريكي للإسرائيليين، في نهاية المطاف إلى زيادة أسعار النفط إلى أربعة أضعاف، وانهيار البورصة الأمريكية، لتفقد الولايات المتحدة السيطرة على اقتصادها، وفقًا للتقرير.من أجل

ذلك، كلّف الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» وزير ماليته الجديد آنذاك، «ويليام سايمون»، بمهمّة تحييد سلاح النفط الاقتصادي، وإقناع السعودية بتمويل العجز الكبير في الموازنة الأمريكية.للوهلة الأولى، لم يبد «سايمون» رجلًا مناسبًا للمهمة، خاصة وقد ارتكب خطيئة دبلوماسية قبلها بأسبوع، حين نعت شاه إيران بـ«المخبول». لكن «سايمون»، مع عصبيته وغروره، كان يعرف كيف يُقنع المملكة بتنفيذ ما تريده الولايات المتّحدة ببساطة.تمثّلَ ما عرضته الولايات المتّحدة في الآتي: أن تشتري الولايات المتّحدة النفط من السعودية، وتوفّر الدعم العسكري والمعدّات. في المقابل، يضخّ السعوديون ملياراتهم إلى خزانة الدولة الأمريكية، باعتبارها أكثر مكان آمن يحفظ دولارات النفط.التعتيموفقًا للتقرير، تطلّبت صياغة التفاصيل عدّة اجتماعات سرّية كما يقول «بارسكي». وفي نهاية المفاوضات، التي استمرت أشهرًا، بقيت تفصيلة شديدة الأهمّية: الملك «فيصل بن عبد العزيز آل سعود»، طالب بأن تبقى استثمارات السعودية في سندات الخزانة الأمريكية سرًّا، وفقًا لتسريب دبلوماسي من قاعدة بيانات الأرشيف الوطني الأمريكي. وقد كان. طيلة أربعة عقود، ظلّت استثمارات السعودية سرًا لا يعرف به سوى حفنة من مسئولي وزارة المالية الأمريكية. كانت مخاوف الملك «فيصل»، طبقًا للتسريبات، نابعة من التوترات الناشئة عن حرب أكتوبر، والنظرة العربية إلى السعودية حين تبرم مثل هذه الصفقة، وتعطي دولارات النفط لأكبر داعمي إسرائيل.استجابة لطلب الملك، اتبعت وزارة المالية الأمريكية عدة إجراءات استثنائية لضمان إخفاء كل أثر للحصة السعودية من الدين الأمريكي، من ضمنها السماح للسعودية بتخطي عملية المزايدة بخلق سندات إضافية خصيصًا من أجل حل الأزمة. وحتى بعد أن بدأت وزارة المالية في الإعلان الشهري عن حصة كل دولة أجنبية من الدين الأمريكي، فإنها لم تكشف عن حصة السعودية منفصلة، بل ضمتها إلى مجموعة من 14 دولة، أسمتها «مصدرو النفط».استمر الحال على ذلك أكثر من 41 عامًا، حتى بعد أن انتهى تحقيق مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي، في 1979، إلى أن التعتيم المفروض على استثمارات السعودية في الولايات المتّحدة ليس له أي سند قانوني أو إحصائي. لم يمتلك المكتب السلطة الكافية لإجبار وزارة المالية على إنهاء التعتيم، لكنّه خلص إلى أن الولايات المتّحدة «قدّمت التزامات خاصة بالسرية المالية إلى السعودية»، وربما دولٍ أخرى من أعضاء منظمة الأوبك.117 مليارًا.. أو أكثرلكن الوزارة، في 16 مايو (أيار) الماضي، كشفت عن حجم السندات السعودية في خزانة الولايات المتّحدة، استجابة لطلب «بلومبرج نيوز»، بعد أن «تأكدت الوزارة أن الكشف عن البيانات يتسّق مع الشفافية وقانون حرية تداول المعلومات»، على حدّ تصريح المتحدّثة الرسمية للوزارة، «ويتني سميث».وفقًا لما كشفت عنه المالية، فإن المملكة تُعدّ من أكبر الدائنين الأجنبيين للولايات المتّحدة، إذ بلغ حجم استثماراتها حوالي 117 مليار دولار. لكن معلومات

متواترة، وتحليلات ترفع الرقم إلى الضعف أو أكثر، متوقّعة أن المملكة اتّخذت من عدّة شركات أجنبية ستارًا لتخفي الحجم الحقيقي لاستثماراتها بالولايات المتحدة.للرقم أهميتان، واحدة اقتصادية والأخرى سياسية. فالانخفاض الكبير في أسعار النفط كلّف السعودية 111 مليارًا من احتياطها النقدي في العام الماضي فقط، لتتمكن من سدّ أكبر عجزٍ في الموازنة تتعرض له منذ 25 عامًا، وتدفع تكاليف حربها على الدولة الإسلامية، وحملاتها العسكرية الأخرى في اليمن وغيرها. ظهر ذلك العجز المالي واضحًا في اضطرار المملكة إلى عرض جزء من أسهم شركة «أرامكو» النفطية للبيع. وقد تضطر الأزمة السعودية إلى إسالة بعض سنداتها بالولايات المتّحدة لتوفّر السيولة اللازمة لدفع الاقتصاد.

اما الاهمية السياسية فانها تتمثل في ان السعودية لو امتلكت قرارها فان بامكانها الضغط على الولايات المتحدة من خلال التلويح بسحب الودائع المالية في الاسواق الامريكية وهو ما يضر بالاقتصاد الامريكي ،ومع اننا نقول بالامكان الا ان مفاتيح هذه العملية تبدو بعيدة المنال عن اليد السعودية لاسباب عدة اهمها الشعور السعودي المتنامي بضرورة وجود قوة كبرى تستطيع ان تحمي العرش في الرياض من المتغيرات الخارجية او التغييرات الداخلية ولحد الان لا توجد غير واشنطن لها القدرة على ذلك بالمعنى الذي تريده السعودية .اليوم، وفقًا للتقرير، يقول «بارسكي» إنّ الاتفاقية السرية مع السعودية كان يجب أن تتفكك منذ أعوام، وأنّه فوجئ بإبقاء المالية الأمريكية عليها حتى الآن. لكنّه ليس نادمًا على مساهمته في إبرام الاتفاقية، فقد كان ذلك في حينه «أمرًا جيدًا لأمريكا»، على حدّ قوله. (ساسة بوست)